هل استغنت العرب عن الماضي واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر من الفعل (يَدَعُ) ؟

الباحثة/مريم عبدالله محمد اليوسف
معيدة بقسم اللغة العربية
كلية التربية بالزلفي- جامعة المجمعة

تردد كثيرًا في أوساطِ النحاة واللغويين أن العرب استعملت الفعل المضارع (يَدَعُ) والأمر (دَعْ)، بينما استغنت عن الفعل الماضي منه وهو (وَدَعَ) واسم الفاعل كذلك والمفعول والمصدر، بالفعل الماضي (تَرَكَ) واسم الفاعل (تَارِك) واسم المفعول (متْرُوك) والمصدر (التَّرْك)، وصنفوا الفعل الماضي (وَدَعَ) ضمن الأفعال الشاذة في الاستعمال المُطردة في القياس.

يقول سيبويه: ((وأما استغناؤهم بالشيء عن الشيء فإنهم يقولون: (يَدَعُ) ولا يقولون: (وَدَعَ)، استغنوا عنها بـ (تَرَكَ))[(١)].

ويقول ابن السراج: ((ومنه ما شذ عن الاستعمال ولم يشذ عن القياس نحو: ماضي (يَدَعْ)، فإن قياسه وبابه أن يُقال: وَدَعَ، يَدَعُ؛ إذ لا يكون فعل مستقبل إلا له ماض، ولكنهم لم يستعملوا (وَدَعَ)، استغني عنه بـ(تَرَكَ)، فصار قول القائل الذي قال: ودعه شاذًّا))[(٢)].

وقال ابن دريد: ((وتقول العرب للرجل: دَعْ هذا، ولا يقولون: ودَعْتُه في معنى تركته؛ إذا صاروا إلى هذا قالوا: تركتُ))[(٣)].

---

(١) الكتاب ١/ ٢٥. ويُنظر: ٤/ ١٠٩، ٣٩٩.

(٢) الأصول ١/ ٥٧. ويُنظر: الخصائص ١/ ٩٩، ٢٦٦، ٣٩٦، الإنصاف ٣٩٨ – ٣٩٩، البحر المحيط ٨/ ٤٨٠.

(٣) الاشتقاق لابن دريد ١/ ١٢١. ويُنظر: المحكم ٢/ ٣٣٠ – ٣٣١، اللسان ٦/ ٤٧٩٧.

وعلة ما منعوه من استعمال ودع، ووذر، أن العرب تستثقل الواو في أول الكلمة، لذلك استغنوا عنهما بـ(ترك) الذي ليس في أوله حرف مستثقل[١].

بينما ذهب بعض العلماء إلى أن هذا الفعل قد ورد في فصيح الكلام؛ لذلك لا يصح القول بإماتته وشذوذه، بل بقلة استعماله.

قال اللَّيث: ((وزَعَمَتِ النَّحْوِيَّةُ أنَّ العرب أماتوا مصدر (يَدَعُ، ويَذَرُ) واستغنوا عنه بـ(تَرَكَ)، والنَّبِيُّ ﷺ أفصح العرب، وقد رويت عنه هذه الكلمة))[٢].

ويرى ابن درستويه أن استعمال الفعل الماضي منه جائز صواب، وهو الأصل، وقد جاء في الشعر منه، وكذلك القراءات[٣]. وقال في استعمال المصدر منه: ((واستعمال ما لم تستعمله العرب من ذلك غير خطأ. بل هو في القياس الوجه، وهو في الشعر أحسن منه في الكلام؛ لقلة اعتياده؛ لأن الشعر أيضًا أقل استعمالًا من الكلام))[٤].

وبعد أن ذكر الفيومي ماضي (يَدَعُ) والنصوص الواردة عليه قال: ((فقد رويت هذه الكلمة عن أفصح العرب، ونقلت من طريق القُرَّاء فكيف يكون إماتة؟ وقد جاء الماضي في بعض الأشعار، وما هذه سبيله فيجوز القول بقلّة الاستعمال ولا يجوز القول بالإماتة))[٥].

وذهب ابن مالك إلى أن الاستغناء غالبًا، وقيده بالغلبة لوروده في فصيح الكلام[٦].

---

(١) يُنظر: إعراب القرآن للنحاس ٥/ ٢٤٩، تصحيح الفصيح ١/ ٢٦٠.

(٢) اللسان ٦/ ٤٧٩٧، تاج العروس للزبيدي ٢٢/ ٣٠٥.

(٣) يُنظر: تصحيح الفصيح ١/ ٢٦٠.

(٤) تصيح الفصيح ١/ ٢٦١.

(٥) المصباح المنير ١/ ٣٣٧.

(٦) يُنظر: التسهيل ٢٤٧، الارتشاف ٤/ ٢٠٤٠، شفاء العليل ٣/ ١١٤٤ – ١١٤٥، تمهيد القواعد ٩/ ٤٥٣٢ – ٤٥٣٣.

وقال محمد بن الطيب الفاسي عند قول النحاة: (وقدْ أُميتَ ماضيه): ((هي عبارة أئمة الصرف قاطبة، وأكثر أهل اللغة، وينافيه ما يأتي بأثره، من وقوعه في الشعر، ووقوع القراءة، فإذا ثبت وروده ولو قليلًا، فكيف يُدَّعَى فيه الإماتة))[(١)].

ومما جاء في فصيح الكلام استعمال الماضي من الفعل (وَدَعَ) قوله تعالى: ﴿مَاوَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾ [(٢)]، على قراءة من خفف الدَّال[(٣)].

وكذلك استعمل المصدر منه واسم المفعول في الحديث الشريف كقوله ﷺ: ((دَعُوا الْحَبَشَةَ مَا وَدَعُوكُمْ))[(٤)]،

((لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ وَدْعِهِمُ الْجُمُعَاتِ))[(٥)]، ((غَيْرَ مَكْفِيٍّ وَلَا مَكْفُورٍ وَلَا مَوْدوع))[(٦)]. وجعله السيوطي هذه الأمثلة من غير الغالب[(٧)].

---

(١) يُنظر: تاج العروس ٢٢/ ٣٠٥.

(٢) من الآية ٣ من سورة الضحى.

(٣) قرأ الجمهور (ما وَدَّعَكَ) بتشديد الدال، وقرأ عروة بن الزبير وابنه هشام وأبو حيوة وأبو بحرية وابن أبي عبلة بتخفيفها. المحتسب ٢/ ٣٦٤، البحر المحيط ٨/ ٤٨٠، الدر المصون ١١/ ٣٦.

(٤) رواه أبو داوود في سننه عن أبي سكينة، رجل من المحررين، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ (باب في النهي عن تهييج التُّرك والحبشة) ٦/ ٣٥٨ (٤٣٠٢)، والنسائي في سننه عن أبي سكينة، رجل من المحررين، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ (باب غزوة الترك والحبشة) ٦/ ٤٣ (٣١٧٦)، والبيهقي في السنن الكبرى عن أبي سكينة، رجل من المحررين، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ (باب ما جاء في النهي عن تهييج الترك والحبشة) ٩/ ٢٩٧ (١٨٥٩٧). وقد حسنه الألباني –رحمه الله– في صحيح الجامع الصغير ١/ ٦٣٨ (٣٣٨٤).

(٥) جزء من حديث رواه مسلم في صحيحه عن عبد الله بن عمر وأبي هريرة (باب التغليظ في ترك الجمعة) ٢/ ٥٩١ (٨٦٥)، والنسائي في سننه عن ابن عباس وابن عمر (باب التشديد في التخلف عن الجمعة) ٣/ ٨٨ (١٣٧٠)، وأحمد في مسنده عن ابن عباس وابن عمر ٤/ ١٤٢ (٢٢٩٠).

(٦) جزء من حديث رواه البخاري في صحيحه عن أبي أمامة (باب ما يقول إذا فرغ من طعامه) ٧/ ٨٢ (٥٤٥٨)، وأبو داوود في سننه عن أبي أمامة (باب ما يقول الرجل إذا طعم) ٥/ ٦٥٨ (٣٨٤٩)، وابن ماجه في سننه عن أبي أمامة (باب ما يقال إذا فرغ من الطعام) ٢/ ١٠٩٢ (٣٢٨٤)، كلهم بلفظ (بلفظ (غَيْرَ مَكْفِيٍّ وَلَا مُوَدَّعٍ وَلَا مُسْتَغْنًى عَنْهُ، رَبَّنَا).

(٧) الهمع ٣/ ١٦.

واستعمل الماضي كذلك في قول الشاعر:

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلِي مَا الَّذِي غَالَهُ فِي الْحُبِّ حَتَّى وَدَعَهْ[١]

ووصف ابن جني وابن الأنباري البيت بالشذوذ[٢]. وقال ابن جني في موضع آخر: ((واعلم أن الشاعر إذا اضطُرَّ جاز له أن ينطق بما يبيحه القياس، وإن لم يرد به سماع))[٣]. وسُمِع منه أيضًا اسم الفاعل واسم المفعول في الشعر[٤].

وذكر البغدادي أن جميع ما منعوه من الماضي ومصدره واسم الفاعل والمفعول منه قد ورد في كلام العرب، لذلك فالأقرب الحكم عليها بالشذوذ لا بالإماتة ولا بالضرورة[٥].

(١) البيت من الرمل لأبي أسود الدؤلي في ملحق ديوانه ٣٥٠، المحتسب ٢/ ٣٦٤، المغرب في ترتيب المعرب لأبي الفتح المطرز ١/ ٤٧٩، البحر المحيط ٨/ ٤٨٠. وقيل: لأنس بن زُنيم الليثي. اللسان ٦/ ٤٧٩٧.

(٢) الخصائص ١/ ٩٩، الإنصاف ٣٩٨ – ٣٩٩.

(٣) الخصائص ١/ ٣٩٦.

(٤) يُنظر: شرح الشافية ٤/ ٥٣ – ٥٤.

(٥) يُنظر: شرح الشافية ٤/ ٥٠.

* وتُنظر المسألة في: المساعد ٣/ ٢٥٤ – ٢٥٧، جامع الدروس العربية ١/ ٦٤ – ٦٥.

هل يجوز التعجب والتفضيل في صفات الله تعالى؟

اختلف النحاة في ذلك على رأيين: منهم من منعه، ومنهم من أجازه، فممن منعه ابن عصفور والرضي وأبو حيان وابن عقيل وناظر الجيش والصبان؛ وذلك لأن صفات الله تعالى لا تقبل الزيادة، وليس لها نظير، فإن جاء فعلى سبيل المجاز، والمقصود منه تعظيم الله عز وجل.

قال ابن عصفور: ((لا يجوز التعجب إلا مما كان من الصفات قد يزيد زيادة لا يمكن أن يكون لها نظير، وإن وجد فقليل، ولذلك لم يجز التعجب من الله تعالى إلا قليلًا؛ لأنه لا نظير له سبحانه. وإذا جاء فمجاز ومشبَّه بما يجوز التعجب منه))[١].

وقال أبو حيان: ((وصفات الله تعالى لا تقبل الزيادة، فلا يجوز التعجب منها، لا يُقال: مَا أَعْلَمَ الله))[٢].

وكذلك يرى ناظر الجيش أن صفات الله تعالى لا يُتعجب منها، فإنها لا تقبل الزيادة، إذ هي في أكمل الصفات، ولا يتصور فيها خلاف ذلك، وما جاء في الأمثلة فإنَّ التعجب منهم غير مقصود، ولكنَّ هذا كلام يجري مجرى الذكر والتعظيم لله تعالى[٣].

وقال الصبان: ((اعلم أنه لا يتعجب من صفاته تعالى قياسًا، فلا يُقال: مَا أَعْلَمَ اللهَ؛ لأنها لا تقبل الزيادة وشذ قول العرب: مَا أَعْظَمَ اللهَ، ومَا أَقْدَرَهُ ومَا أَجَلَّهُ))[٤].

وذهب ابن السراج والصيمري وابن الأنباري والسبكي إلى جواز ذلك، واختاره السيوطي[٥].

---

(١) شرح الجمل ٢/ ٤٠.

(٢) يُنظر: التذييل والتكميل ١٠/ ٢٣٠، الارتشاف ٤/ ٢٠٨١.

(٣) يُنظر: تمهيد القواعد ٦/ ٢٦٥٠.

(٤) حاشية الصبان ٣/ ٢٢.

(٥) يُنظر: الأصول ١/ ١٠٩، التبصرة والتذكرة للصَّيمري ١/ ٢٦٥، الإنصاف ١٢٢ – ١٢٣، فتاوى السبكي ٢/ ٣٢٠، الهمع ٣/ ٢٨١.

ومعنى: (مَا أَعْظَمَ اللهَ) أنه تعالى في غاية العظمة، وأن عظمته مما تحار فيه العقول، والقصد الثناء بذلك عليه سبحانه[١].

ومن يرى أن فعل التعجب فعلٌ لا اسم فالتقدير في قولنا (مَا أَعْظَمَ اللهَ) (شَيْءٌ أَعْظَمَ اللَّهَ)[٢]. ولذلك (الشيء) عِدَّة تأويلات أوردها أبو البركات الأنباري:

أحدها: أن يُعنى بالشَّيء عباده الذين يُعظمونه ويعبدونه.

وَالثَّانِي: أن يُعنى بالشَّيء ما يَدُلُّ على عظمة الله تعالى وقدرته من مصنوعاته.

وَالثَّالِثُ: أن يُعنى بها الله عز وجل، أي: أنه عَظِيمٌ لنفسه لا لِشَيْءٍ جعله عظيمًا، فرقًا بينه وبين غيره[٣].

وَقِيلَ: يَحتمل أن يكون قولنا: (شَيْءٌ أَعْظَمَ اللَّهَ) بمنزلة الإخبار أنه عظيم لا شَيْءَ جعله عظيمًا لاستحالته[٤].

وعلق السبكي على كلام الأنباري بأن هذا نص صريح في المسألة وناطق بالاتفاق على صحة إطلاق هذا اللفظ، وأنه غير مستنكر ولكنه مختلف هل يبقى على حقيقته من التعجب، وتحمل الأوجه الثلاثة التي ذكرها. أو تُجعل مجازًا عن الإخبار. وأما إنكار اللفظ فلم يَقُل به أحد. والأصح أنه باق على معناه من التعجب وتأويلًا لشَّيء على ما ذكر[٥].

وهؤلاء المجيزون لهم عدَّة أدلة منها قوله تعالى: : ﴿قُلِ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا لَبِثُواْۖ لَهُۥ غَيۡبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ أَبۡصِرۡ بِهِۦ وَأَسۡمِعۡۚ مَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِيّٖ﴾ [٦]، قال السبكي: ((أي: ما أبصره وما أسمعه والضمير يعود على الله تعالى فدَّل على جواز التعجب في ذلك))[٧].

(١) يُنظر: فتاوى السبكي ٢/ ٣٢٠، حاشية الصبان ٣/ ٢٢.

(٢) يُنظر: المقتضب ٤/ ١٧٦، التبصرة والتذكرة ١/ ٢٦٥، الإنصاف ١٢٢.

(٣) يُنظر: المقتضب ٤/ ١٧٦، الإنصاف ١٢٢، الأشباه والنظائر ٤/ ١٣٥.

(٤) يُنظر: الإنصاف ١٢٣.

(٥) يُنظر: فتاوى السبكي ٢/ ٣٢٢.

(٦) من الآية ٢٦ من سورة الكهف.

(٧) فتاوى السبكي ٢/ ٣٢٠.

وقال الزمخشري في الآية: ((وجاء بما دلَّ على التعجب من إدراكه للمسموعات والمُبصرات للدلالة على أنَّ أمره في الإدراك خارج عن حدِّ ما عليه إدراك السَّامعين والمُبصرين؛ لأنه يُدرك ألطف الأشياء وأصغرها كما يُدرك أكبرها حجمًا وأكثفها جُرمًا ويُدرك البواطن كما يُدرك الظواهر))[١].

والمشهور عند النحاة أن التعجب الوارد في القرآن من جهته تعالى فعلى لسان خلقه[٢].

واستدَلَّ السيوطي بحديثين هما قوله ﷺ: ((لَلَّهُ أَرْحَمُ بِالْمُؤْمِنِ مِنْ هَذِهِ بِوَلَدِهَا))[٣].

وقوله ﷺ: ((لَلَّهُ أَقْدَرُ عَلَيْكَ مِنْكَ عَلَيْهِ))[٤].

وذكر السبكي قول أبي بكر رضي الله عنه: ((أَيْ رَبِّ، مَا أَحْلَمَكَ! أَيْ رَبِّ، مَا أَحْلَمَكَ!))[٥].

وقالت العرب: (مَا أَعْظَمَ الله وأَجَلَّه) وقال الشاعر:

مَا أَقْدَرَ اللهَ أَنْ يُدْنِي عَلَى شَحَطٍ مَنْ دَارُهُ الحَزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ صُولُ[٦]

---

(١) الكشاف ٢/ ٧١٦.

(٢) حاشية الصبان ٣/ ٢٣. ويُنظر: المقتضب ٤/ ١٨٣، البحر المحيط ١/ ٦٦٨ – ٦٦٩.

(٣) جزء من حديث رواه البخاري عن عمر بن الخطاب (باب رحمة الولد وتقبيله ومعانقته) ٨/ ٨ (٥٩٩٩)، ومسلم في صحيحه عن عمر بن الخطاب (باب في سعة رحمة الله تعالى وأنها سبقت غضبه). كلاهما بلفظ (لَلَّهُ أَرْحَمُ بِعِبَادِهِ مِنْ هَذِهِ بِوَلَدِهَا)، والدماميني في مصابيح الجامع عن عمر بن الخطاب (باب جعل الله الرحمة في مائة جزء) ٩/ ٣٠٥ – ٣٠٦ (٥٩٩٩).

(٤) جزء من حديث رواه مسلم في صحيحه عن أبي مسعود الأنصاري (باب صحبة المماليك وكفارة من لطم عبده) ٣/ ١٢٨١ (١٦٥٩)، وأبو داوود في سننه عن أبي مسعود الأنصاري (باب في حق المملوك) ٧/ ٤٦٧ (٥١٥٩)، والترمذي في سننه عن أبي مسعود الأنصاري (باب النهي عن ضرب الخدم وشتمهم) ٤/ ٣٣٥ (١٩٤٨).

(٥) الأثر في الروض الأنف (أبو بكر يرد جوار ابن الدغنة) ٣/ ٣٣٧.

(٦) البيت من البسيط منسوب لحندج بن حندج المري وهو في الإنصاف ١٢٣، شرح الجمل ٢/ ٤٠، التذييل والتكميل ١٠/ ٢٣٠، الارتشاف ٤/ ٢٠٨١، المساعد ٢/ ١٦١، تمهيد القواعد ٦/ ٢٦٥٠، الهمع ٣/ ٢٨١، الدرر ٢/ ٥٣٨.

* اللغة: يدني: يقرب. على شحط: على بعد. الحزن: موضع وكذلك صول.

والشاهد فيه قوله: (مَا أَقْدَرَ اللَّهَ) فإنه وإن كان لفظه لفظ التعجب فالمراد به المبالغة في وصف الله تعالى بالقدرة. أو أنه يُقدَّر بالتقديرات السابقة[١].

ومن لا يرى جواز ذلك فالبيت عنده شاذ، لعدم قبول صفات الله الكثرة. والتعجب هنا مجازيٌّ ومشبهٌ بما يجوز التعجب منه[٢].

وقد نقل السبكي عن عدد من العلماء ممن ورد في ثنايا كلامهم أو تفسيرهم إطلاق التعجب من صفات الله عز وجل كالزمخشري[٣].

حكم الهمزة في قوله ﷺ[٤]: ((قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا))

تدخل (إِنَّ) على الجمل الاسمية، فتنصب المبتدأ اسمًا لها، وترفع الخبر خبرًا لها نحو: إِنَّ المطرَ غزيرٌ.

وقد تُخفف نون (إِنَّ) فيُقال فيها: (إِنْ)، فيدور حكمها بين الإعمال والإهمال، والأكثر في لسان العرب إهمالها فتقول: إِنْ زيدٌ لقائمٌ[٥]. قال المرادي: ((وإهمالها إذا خُففت هو القياس؛ لزوال اختصاصها))[٦]، أي: أنها لم تعد تختص بالجمل الاسمية.

وإعمالها ثابت، قال سيبويه: ((وحدثنا من نثق به، أنه سمع من العرب من يقول: إِنْ عمرًا لَمنطلقٌ))[٧]. وقد جاز إعمالها استصحابًا للأصل[٨].

---

(١) يُنظر: الإنصاف ١٢٣.

(٢) يُنظر: الهمع ٣/ ٢٨١، الدرر ٢/ ٥٣٨ – ٥٣٩.

(٣) يُنظر: الكشاف ٢/ ٤٦٦، ٤/ ٤٤٧، فتاوى السبكي ٢/ ٣٢٢ – ٣٢٣.

(٤) جزء من حديث رواه بهذا اللفظ البخاري في صحيحه عن أسماء بنت أبي بكر (باب من لم يتوضأ إلا من الغشي المثقل) ١/ ٤٨ (١٨٤)، وابن مالك في موطئه عن أسماء بنت أبي بكر (باب في صلاة الكسوف) ٢/ ٢٦٣ (٦٤٣/ ٢٠١)، وابن حبان في صحيحه عن أسماء بنت أبي بكر (باب ذكر الأخبار بأن المرء يفتن في قبره مسلمًا كان أو كافرًا) ٧/ ٣٨٣ (٣١١٤).

(٥) يُنظر: شرح المفصل ٤/ ٥٤٧، الجنى الداني ٢٠٨، شرح ابن عقيل ١/ ٣٤٦، المقاصد الشافية ٢/ ٣٨٦، أما الكوفيون فهم لا يرون تخفيفها أصلًا وإذا جاءت مخففة فهي (إِنْ) النافية واللام بمعنى (إلا)، وعند قطرب (إِنْ) بمعنى (قد). يُنظر: الأزهية ٥٠، الإنصاف ١٦٤ – ١٧٠، شرح المفصل ٤/ ٥٤٩، شرح التسهيل ٢/ ٣٤ – ٣٥، التذييل والتكميل ٥/ ١٣٢ – ١٣٣، الجنى الداني ١٣٣ – ١٣٤، المغني ٣/ ٢٦١.

(٦) توضيح المقاصد ١/ ٥٣٦.

(٧) الكتاب ٢/ ١٤٠.

(٨) شرح الأشموني ١/ ٤٣٦.

وتلتزم إذا أُعملت (إِنْ) المخففة بأحكام (إِنَّ) المشددة كلها، إلا أنها لا تعمل في الضمير إلا ضرورة[١].

وتختص إذا أهملت بحكمين:

الأول: أنها تدخل على الجمل الاسمية والفعلية نحو: إِنْ زيدٌ لقائم. ونحو قوله تعالى[٢]: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [٣].

الثاني: أن تلزم اللام ثاني جزأيها، وذلك في حالة واحدة وهي: إذا خيف التباسها بـ(إِنْ) النافية. فتلزم؛ لأجل دفع اللبس والتفرقة بينهما؛ لأن لام الابتداء ليس من شأنها أن تدخل مع أدوات النفي[٤]. فإذا قلت (إِنْ زيدٌ قائم) وأنت تريد الإيجاب، لتوهم السامع أنك تريد: ما زيدٌ قائم، فأدخلت اللام ليعلم أنك تريد الإيجاب لا النفي[٥].

ويُفهم من ذلك أن هذه (اللام) لا تلزم في حالتين:

الأولى: إذا أُعملت لعدم الالتباس[٦]؛ لأن النصب أبان أنها المخففة. إلا أن يكون دخولها من باب التوكيد[٧].

الثانية: إذا أُهملت وأُمِن اللبس بوجود قرينة معنوية، بأن يكون المعنى على الإثبات[٨]. كقراءة أبي رجاء: ﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [٩]. بكسر اللام وتخفيف الميم (لِمَا)، أي: للذي[١٠].

---

(١) يُنظر: التذييل والتكميل ٥/ ١٣٢، الارتشاف ٣/ ١٢٧١، الهمع ١/ ٤٥١.

(٢) من الآية ١٠٢ من سورة الأعراف.

(٣) يُنظر: شرح المفصل ٤/ ٥٤٨، شرح التسهيل ٢/ ٣٣، التذييل والتكميل ٥/ ١٣٢، الجنى الداني ٢٠٨.

(٤) يُنظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٤، التذييل والتكميل ٥/ ١٣٣، الارتشاف ٣/ ١٢٧١، المغني ٣/ ٢٥٨، المقاصد الشافية ٢/ ٣٩٠.

(٥) الأزهية ٤٧.

(٦) يُنظر: شرح المفصل ٤/ ٥٤٨ – ٥٤٩، شرح التسهيل ٢/ ٣٤.

(٧) الأزهية ٤٧ – ٤٨. ويرى ابن الحاجب أن اللام تلزمها في الإعمال والإهمال. يُنظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٩١.

(٨) يُنظر: التذييل والتكميل ٥/ ١٣٤، أوضح المسالك ١/ ٣٦٧، المقاصد الشافية ٢/ ٣٩٠.

(٩) من الآية ٣٥ من سورة الزخرف.

(١٠) يُنظر: المحتسب ٢/ ٢٥٥ – ٢٥٦، شرح التسهيل ٢/ ٣٤، المغني ٣/ ٢٥٨.

ويمتنع دخولها بوجود قرينة لفظية، وهو كون الخبر بعدها منفيًّا نحو: إِنْ زيدٌ لَنْ يقومَ[١].

واختلف النحويون في هذه اللام: أهي لام الابتداء التي كانت مع (إنَّ) المشددة، أُدخلت هنا للفرق بين (إنْ) المخففة، و(إنْ) النافية، أم هي لام أخرى اجتلبت للفرق؟

فذهب سيبويه والأخفش الأوسط والأصغر، وأكثر نحاة بغداد، وابن الأخضر، وابن عصفور، وابن مالك إلى أنها لام الابتداء التي كانت مع المشدَّدة، لزمت للفرق بين (إنْ) المخففة والنافية[٢].

وذهب أبو علي الفارسي وابن أبي العافية والشَّلَوْبين، وابن أبي الربيع إلى أنها ليست لام (إنَّ) المشددة التي للابتداء، بل هي لام أخرى اجتلبت للفرق[٣]؛ ومن حججهم في ذلك: أن (اللام) في (إنَّ) لا يعمل ما قبلها فيما بعدها، وهذه يعمل ما قبلها فيما بعده. نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [٤]، حيث نصب الفعل (وَجَد) ما بعد (اللام) (لفاسقين)[٥]. وكذلك دخولها على الماضي المتصرف نحو: إِنْ زيدٌ لقام، وعلى منصوب الفعل المؤخَّر عنه ناصبه كما في الآية السابقة. وكلاهما لا يجوز مع المشددة[٦].

وأجيب عن ذلك بأن المخففة ضعفت بالتخفيف فتوسع معها ما لم يتوسع مع غيرها[٧].

---

(١) يُنظر: التذييل والتكميل ٥/ ١٣٤، أوضح المسالك ١/ ٣٦٧، المغني ٣/ ٢٥٩، الهمع ١/ ٤٥١.

(٢) يُنظر: الكتاب ٢/ ١٣٩، ٤/ ٢٣٣، المسائل المشكلة ٥٦، شرح الجمل ١/ ٤٣٨ – ٤٤٠، شرح التسهيل ٢/ ٣٥، التذييل والتكميل ٥/ ١٣٥، الجنى الداني ١٣٤، المغني ٣/ ٢٥٨، الهمع ١/ ٤٥١.

(٣) يُنظر: المسائل المشكلة ٥٤ – ٥٥، شرح التسهيل ٢/ ٣٥، التذييل والتكميل ٥/ ١٣٥، الجنى الداني ١٣٤، المغني ٣/ ٢٦٠، الهمع ١/ ٤٥١.

(٤) من الآية ١٠٢ من سورة الأعراف.

(٥) يُنظر: المسائل المشكلة ٥٤ – ٥٥، شرح التسهيل ٢/ ١٣٥ – ١٣٦، التذييل والتكميل ٥/ ١٣٦، المساعد ١/ ٣٢٧، المقاصد الشافية ٢/ ٣٨٩.

(٦) المغني ٣/ ٢٦٠ – ٢٦١، تعليق الفرائد ٤/ ٦٢. وللاستزادة يُنظر: المسائل المشكلة ٥٣ – ٥٨، التذييل والتكميل= ٥/ ١٣٥ – ١٣٧، شرح ابن عقيل ١/ ٣٤٩ هامش (١)، الهمع ١/ ٤٥١ – ٤٥٢.

(٧) حاشية الصبان ١/ ٤٥٠.

وقيل: إن دخلت على الجملة الاسمية كانت لام الابتداء ولزمت للفرق، وإن دخلت على الفعلية كانت غيرها فارقة[١].

وثمرة الخلاف بين القولين الأولين تظهر عند دخول (عَلِمْت) وأخواتها على (إنْ) المخففة من الثقيلة. فإن كانت اللام للابتداء علقت الفعل عن العمل ووجب كسر همزة (إنْ). وإن كانت اللام للفرق لم تعلق الفعل عن العمل ووجب فتح همزة (إنْ).

وعلى هذا اختلفوا في قوله ﷺ: ((قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا))[٢].

فالأخفش الصغير وابن الأخضر يريان أنه لا يجوز في (إنْ) إلا الكسر بناء على أن اللام للابتداء فعلقت فعل العلم عن العمل[٣]. وذهب الفارسي وابن أبي العافية إلى أنه لا يجوز في (إنْ) إلا الفتح بناء على أن اللام للفرق، فلم تعلق الفعل عن العمل، ولا تلزم اللام حينئذٍ[٤].

وظاهر القول الثاني أنَّ اللام الفارقة دخلت على خبر (أَنْ) المفتوحة المخففة مع أنها لا تلتبس بـ(أَنْ) النافية حتى يحتاج للفرق. وقد يُقال: إنها دخلت على (إنْ) المكسورة للفرق، فلما دخل الفعل فتحت الهمزة وأبقيت اللام، فالكسر وقَصْد الفرق سابقان على دخول الطالب لفتح الهمزة وهو الفعل (علمت). أو يُقال: لام الفرق دخلت مع عدم الاحتياج إلى الفرق، كما تدخل بعد المكسورة عند قيام القرينة والاستغناء عن اللام[٥].

ومن أقوالهم في ذلك قولُ ابن الأخضر: ((إنَّ اللام قد ثبتت في الرواية بلا شك، وهي لا تكون مع (أَنْ) المفتوحة أصلًا، كما لا تكون مع (إنْ) إذا أعملت؛ لأنه لا احتياج للفرق))[٦].

---

(١) الارتشاف ٣/ ١٢٧٢، شرح التسهيل للمرادي ٣٥٣.

(٢) سبق تخريجه صفحة ٢٠٨ هامش (٦).

(٣) يُنظر: الجنى الداني ٢٢٦، شرح ابن عقيل ١/ ٣٤٨ – ٣٤٩، تمهيد القواعد ٨/ ٤٢٧٥، الهمع ١/ ٤٥٢.

(٤) يُنظر: المسائل المشكلة ٥٥ – ٥٧، الارتشاف ٣/ ١٢٧٢، الجنى الداني ٢٢٥ – ٢٢٦، المغني ٣/ ٢٦٢، شرح ابن عقيل ١/ ٣٤٨ – ٣٤٩، تمهيد القواعد ٨/ ٤٢٧٤ – ٤٢٧٥، الهمع ١/ ٤٥٢ – ٤٥٣، شرح الأشموني ١/ ٤٣٧.

(٥) حاشية الصبان ١/ ٤٥٠ – ٤٥١.

(٦) التذييل والتكميل ٥/ ١٣٩.

وأشار الفارسي إلى أنها إذا فتحت لم تحتج إلى اللام؛ لأنها إذ ذاك لا تلتبس بـ(إِنْ) النافية فتحتاج إلى الفرق، وإن شئت أثبت اللام على طريق التأكيد[١].

وقال ابن أبي العافية[٢]: ((كسر (إِنْ) هو الأصل، فلما فُتحت بسبب (علمت) أبقيت اللام إشعارًا بأصلها)). ورُدَّ عليه بأن هذا بعيد؛ لأن (علمت) لا تدخل إلا على ما كان قبلها في موضع ابتداء، فإذا دخلت غيَّرت ذلك، ولم يشعروا على الأصل بشيء[٣].

وبتخريج الحديث السابق فإنَّ أكثر الروايات قد جاء بكسر الهمزة وإثبات اللام، ولم أقف عليها مفتوحة إلا عند الطبراني في المعجم الكبير[٤] وهذا يرجح رأي المذهب الأول والله أعلم.

(١) يُنظر: المسائل المشكلة ٥٧ – ٥٨.

(٢) التذييل والتكميل ٥/ ١٣٩.

(٣) التذييل والتكميل ٥/ ١٣٩.

(٤) ٢٤/ ١١٥ (٣١٣).

* وتُنظر المسألة في: شرح الكافية ٢/ ١٢٨١ – ١٢٨٥، المساعد ١/ ٣٢٦ – ٣٢٨، تعليق الفرائد ٤/ ٥٩ – ٦٢، شرح التسهيل للمرادي ٣٥٣، شفاء العليل ١/ ٣٦٣ – ٣٦٤.